علم التخريج

تعريف علم التخريج

هو العلم الذي يهتم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم سندا ومتنا ، أي رواية ودراية ويعزو هذه الأحاديث إلى مصادرها الأصلية ويحكم عليها ويبين درجتها .

إذا : فعلم التخريج يهتم بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم ويلحق به آثار الصحابة . . .

وذلك لأن فتاوى الصحابة إما متفقة وهذا مرجعه إلى السنة والاتفاق دليل على وجود النص ، أو مختلفة وهذا يدل على أنه يوجد نص ولكن فهمه غير واضح ولذلك كل فهم النص من جانب .

ثانيا : ويخرج من هذا التعريف الشعر والنثر وأقوال الفقهاء والقواعد الفقهية والأحكام والآيات القرآنية .

ثالثا : (رواية ودراية) أي يهتم بالمتن والسند واختلاف طرق الحديث .

رابعا : عزو الحديث إلى مصادره الأصلية .

والمصادر نوعان :

مصادر أصلية : كل كتاب خرج الحديث النبوي بإسناد متصل أو غير متصل مثل كتب السنة والمسانيد .

مصادر وسيطة : هي التي تنقل عن المصادر الأصلية .

ملحوظة مهمة:

عند العزو إلى المصادر الأصلية نقول : أخرجه . . . البخاري ، مسلم ، . . . . .

وأما المصادر الوسيطة فنقول : أورده . . . . (والفرق بين أخرجه وأورده : أن الراوي هو الذي حدث بالحديث وأما من أخرجه فهو الذي أبرزه للناس وأظهره من خلال كتابه ومؤلفه ولذلك كل من أخرج فقد روى وليس كل من روى قد أخرج) .

خامسا : الحكم عليه .

ويكون ذلك بمعرفة إسناد الحديث ومعرفة طرق الحديث وأسانيده والنظر

إلى رواته ومعرفة شيوخ كل راو ومعرفة علل الأحاديث والاتصال والانقطاع وغيرها. .

مكانة علم التخريج :

له مكانة كبيرة جدا ، فبه نميز ما صحت نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم تصح نسبته .

لماذا ظهر علم التخريج ؟

نظرا لكثرة المنتسبين إلى الإسلام وادعائهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبا وزورا فظهرت الفتن كما فعلت النواصب الذين يضعون الأحاديث على شيعة علي والشيعة تضع الأحاديث على النواصب . وكذلك ظهور الفتن المذهبية فصار الأحناف يضعون الأحاديث على المالكية , كما أن المالكية تضع الأحاديث على الأحناف مثاله :

(إذا كنت تريد طريق الجنة السالك فالزم مذهب الإمام مالك) .

كما أصبح القصاص يكذبون للنبي صلى الله عليه وسلم ترغيبا للناس (وهذا لا يجوز) .

نشأة علم التخريج :

نشأ في المرحلة الرابعة مع وجود من أطل برأسه وأراد أن يشتهر بالرواية لحاجة العلماء لمعرفة الحديث الصحيح ودرجته مع كثرة الرواة وقلة الحفظة ومن ثم استقرت الأحاديث في مراجعها الأصلية ومن هنا بدأ علم التخريج .

أهمية التخريج وفوائده :

فائدة علم التخريج :

1 - التسهيل على الباحث بأن يعزو الحديث بشكل مبسط وميسر .

2 - تيسير معرفة درجة الحديث (ومن ثم يبنى عليه الحكم الشرعي) .

3 - الإحاطة بأكبر قدر من الأحاديث النبوية في نفس الموضوع .

4 - يمكن للباحث معرفة الكتب والتعامل مع تلك الكتب .

5 - علم التخريج يطالعك على جهود الأئمة والعلماء وما بذلوه من خدمة حديث النبي صلى الله عليه وسلم .

6 - وكذلك يمكننا معرفة مذاهب العلماء في الحكم على الرجال والأحاديث .

أما الأهمية تكمن في :

1 – يذكر المؤرخون أغراضاً كثيرة لدراسة التاريخ بعد التحقق من صحته وثبوته ، منها أخذ العظة والعبرة ، ومعرفة سنن الله الكونية، والاقتداء بالصالحين وتجنب سلوك الظالمين المعتدين ، والإسهام في استشراف المستقبل، بقياس الحاضر على الماضي، حفظ الحقوق والتعرف على تاريخ البشرية وتطور علومها.. إلى غير ذلك من الأغراض.

وهذه أهداف عامة لدراسة التاريخ ، بيد أن تاريخنا الإسلامي يختص بأغراض أخرى، تهم المسلم في جميع جوانب حياته ، فعقيدته ، وعبادته، وسلوكه، وعلاقته بغيره، وشأنه كله ، مرتبط بتاريخه، إذ جزء من هذا التاريخ منقول عن نبينا -صلى الله عليه وسلم- ، وعن صحابته ، وعن أهل الفتوى والفقه ممن جاء بعدهم، وكل هذا بحاجة إلى مزيد من التحقق والتثبت، كما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وعمومات الشريعة .

2 – والوسيلة المهمة في سبيل التحقق من ثبوت النص عمن نسب إليه عزوه إلى مصادره الأولى، فذلك يسهل مهمة من أراد التحقق والتثبت من صحة ما نقل، فقضية التحقق والتثبت هي الشغل الشاغل لمن ينظر في تاريخ من مضى، وذلك لسبب ظاهر جداً ، وهو أن ناقل خبر ما تعتريه العوارض البشرية، فقد يقع في الخطأ لسوء حفظه ، أو سوء تقديره ، أو لبعد عهده بالخبر، وقد يرتكب الكذب لغرض في نفسه من ارتكابه ، ولهذا المعنى يرجع قوله -صلى الله عليه وسلم- : "إذا حدثكم بنو إسرائيل فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم" .

وقد اجتهد المنظرون لمنهج البحث التاريخي في وضع قواعد وضوابط لدراسة المنقول عمن مضى، وألفت الكتب الكثيرة في ذلك ، خاصة في وقتنا المعاصر.

ويختص تاريخنا الإسلامي بأنه منقول بالأسانيد ، فهذه ميزة ليست لغيره من تواريخ سائر الأمم، فاهتم صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالرواية عنه ، ونقلوا

أقواله وأفعاله ، وما حدث في عصره وبعيد عصره إلى من بعدهم، ثم نقل من بعدهم ما سمعوه من صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وما حدث في عصرهم إلى من بعدهم، وهكذا استمر نقل تاريخنا بهذه الكيفية، فالراوي ينقل ما بلغه عمن فوقه، وينقل كذلك ما حوله من أحداث اهتم بها.

فالراوي – مثلاً – في نهاية المئتين يروي ما سمعه من شيوخه مما رووه عمن فوقهم، ويروي كذلك ما يقع في عصره هو من حكايات وأقوال وأخبار لشيوخه وأقرانه ومجتمعه، فالتاريخ الإسلامي في قرونه الأولى منقول بالأسانيد، وأقصد بالتاريخ هنا معناه الأشمل: كل حدث وقع فهو تاريخ.

ولعلمائنا كلمات كثيرة في اشتراط الإسناد في النقل يلخص ابن تيمية الغرض من ذلك بقوله في نقد حكاية: "حكاية ليس لها إسناد يمكن الرجوع إليه لمعرفة صحتها وثبوتها، وإلا فإن ذكر الروايات بلا إسناد هو فعل يقدر عليه كل إنسان، ولا يعجز عنه أحد" .

فتلخص مما تقدم أن الغرض الأساس من العزو إلى مصادر النصوص هو التثبت من صحة هذه النصوص ، ومصادر تاريخنا الإسلامي تعتمد الإسناد، والإسناد ركن أساس في جوانب النظر في صحة النص وثبوته ، فالعزو إذن إلى تلك المصادر في غاية الأهمية .

3 – ومن الأهمية بمكان أن يوصى الباحث الحديثي بالتزام عزو ما يورده من نصوص إلى مصادرها الأولى ، ليخرج من جزء من العهدة ، ذلك أنه إذا لم يقم بنفسه بالتحقق والتثبت من صحة النص ، سهل ذلك على قارئه .

وفوق ذلك فإن الباحث الحديثي لديه مهمة أخرى ، وهي تتبع ما يورده الآخرون من نصوص، ويطلقونها دون عزو، والقيام بعمل ذلك نيابة عنهم، خاصة في الكتب الرائجة بين الناس .

وكلنا يدرك أن إيراد النصوص دون عزو قد شاع في الأزمان المتأخرة، في شتى العلوم، في العقائد ، وفي التفسير ، وفي الفقه، وفي التربية ، وفي الإعجاز العلمي، وغير ذلك .

وقد قام علماؤنا الأجلاء بجهود كبيرة في سد هذه الثغرة ، فألفت كتب كثيرة في تخريج الأحاديث التي لم تعز، أو في تكميل تخريج ما تم عزوه، وعرفت هذه الكتب بكتب التخريج ، مثل "نصب الراية" للزيلعي، و"تخريج أحاديث الإحياء" للعراقي ، و"التلخيص الحبير" لابن حجر ، وغيرها ، ولا زالت الساحة بحاجة إلى مثل هذه الجهود .

وأمر آخر نحتاجه من الباحث الحديثي جدَّ في العصر الحاضر ، وهو انتشار الأحاديث والحكايات عن السابقين في وسائل الإعلام الحديثة، وكثير منها دون عزو لمصادره ، فهي بحاجة أيضاً إلى تخريج وعزو.

ثانياً : علم التخريج :

أصبح التخريج علما فرعياً مستقلاً بذاته ، توافر فيه شروط استقلال العلم الفرعي ، وذلك في عصرنا الحاضر ، ولا غرو في ذلك ، فانتشار وسائل التعليم، وتوجه الناس في زماننا إلى تشقيق العلوم وتفريعها ، والاجتهاد في تقنين العلوم، وظهور المدارس والكليات والأقسام العلمية التخصصية، أدى ذلك كله إلى مزيد من التفريع لعلوم الحديث

وفوق ذلك كله ازدياد الحاجة إلى التخريج ، بحكم تأخر زماننا عن عصر الرواية، وانقطاعها في الجملة .

وقد لمس ذلك كله واضعوا الخطط الدراسية في الكليات الشرعية، فوضعت مادة خاصة بعلم التخريج ، في الكليات ، وربما في الدراسات العليا.

وسأذكر هنا – على سبيل العجالة – بعض النقاط التي توضح أهمية هذا العلم، وتوضح كذلك جوانب هذا العلم، ومنها تتضح أهميته أيضاً:

1 – الجانب الأول : وسائل الوصول إلى مصادر النص : استشعر أئمتنا في العصور المتأخرة حاجة طالب العلم إلى وسائل تساعده على سرعة الوصول إلى النص في مصادره، فألفوا موسوعات للأحاديث على حروف المعجم، مع عزو هذه الأحاديث ، وموسوعات أخرى مرتبة على الموضوعات، وثالثة على طرق الأحاديث .

واستمرت الجهود في عصرنا من جهات عديدة، منها النسج على منوال ما تقدم، وتأليف موسوعات على الطرق السابقة ، ومنها استحداث طرق جديدة، كالتأليف على لفظة من ألفاظ الحديث .

ومنها كذلك إدخال الترقيم في هذه الموسوعات، بعد القيام بترقيم المصادر الأصلية ، إما بترقيم الصفحات ، أو بترقيم الكتب والأبواب والأحاديث .

ثم جاء بعد ذلك الحاسب الآلي ، فنقل وسائل الوصول إلى مصادر النص نقلة عظمى، فأدخلت المصادر نفسها في برامجه ، ووضع في هذه البرامج إمكانية البحث في هذه المصادر بطرق شتى، وأصبح لدينا ما يعرف بالتخريج الحاسوبي، أو التخريج الإلكتروني.

وكل هذه الوسائل – القديم منها والجديد – بحاجة ماسة إلى الكتابة فيها، وشرح طريقة كل وسيلة، وإيجابياتها ، وسلبياتها ، وتدريسها للطلبة.

وإذا استثنينا برامج الحاسب الآلي أو التخريج الإلكتروني فالوسائل السابقة عليه قد كتب فيها مؤلفات كثيرة، وتدرس في الكليات ، وفي دورات التخريج، حتى خيل للبعض أنها هي التخريج، لأنها عرفت باسم: طرق التخريج، والحقيقة أنها طرق أو وسائل وصول الباحث إلى النص في مصدره، ولما يبدأ عمل المخرج بعد .

ويبقى إذن التركيز الآن من هذه الوسائل على التخريج بواسطة الحاسب الآلي، وإدخاله في مقررات الكليات وتعريف الناس به .

ويبقى كذلك وسيلة أخرى لا يجري الحديث عنها، ولا تمرين الطلاب عليها، مع حاجة الباحث إليها في بعض الأحيان ، وهي الجرد المباشر للمصادر، فيقوم الباحث بقراءة المصدر قراءة سريعة، ويستخرج منه ما يقف عليه مما يصلح له.

فهذا هو الجانب الأول من جوانب علم التخريج ، وهو الوسائل الموصلة إلى مصادر النص .

2 – والجانب الثاني يتعلق بالضوابط التي تنظم وتحدد للباحث حاجته من النص في مصادره .

وذلك مثل :

- الباحث وكونه يخرج نصا منسوباً لناقله ، أو غير منسوب ، أو يخرج نصوصاً لموضوع معين .

- ما الذي يريده من الحديث ، المتن كله ، أو جزء منه .

- ما غرضه من التخريج : العزو فقط ، أو يضم إليه الحكم على الحديث؟

- التخريج الذي سيقوم به ويقدمه للقارئ ودرجته : تخريج موسع ، أو متوسط ، أو مختصر .

وهذه الأمور المتعلقة بغرض الباحث من ذهابه للمصادر بالوسائل السابقة لم تعط حقها من العناية ، سواء في تدريسها للطلاب ، أو في تأليف كتب تتعلق بها.

مثال ذلك تدريب الطلاب للتهيؤ لتقديم وعرض التخريج الموسع، والحكم على الحديث ، وذلك بإعطائهم مهارات جمع الطرق ، استعداداً لعرضها في التخريج ، واستعداداً للنظر فيها للحكم على الحديث.

وهي مهارات مهمة جداً ، وبعضها نقطة تحول في دراسة الأسانيد ، والدخول في علم العلل ، مثل اعتبار المدارات في جمع الطرق ، بغض النظر عن الصحابي ، أو قائل النص ، ومثل الطرق المعلقة وكيفية التعامل معها ، وغير ذلك كثير .

3 – الجانب الثالث : عرض التخريج وكتابته ، وهذا الجانب يتم الحديث عنه الآن في مادة (التخريج) بصورة جزئية مختصرة جداً ، تصلح للتخريج المختصر، فيذكر هنا ما يتعلق بمعلومات العزو، وبيان فروق المتن ، وترتيب المصادر ، ونحو ذلك .

وهناك جوانب في عرض التخريج إما مغفلة أو يتحدث عنها باقتضاب، وهي بحاجة إلى الكتابة فيها ، وتدريب الطلاب عليها ، ابتداء من طلاب الكلية، ثم بعد ذلك طلاب وطالبات الدراسات العليا ، مثل :

- كيفية عرض التخريج لحديث مع صحابي ، وحديث مع الباحث متنه فقط، وموضوع يشتمل على أحاديث .

- شرح درجات التخريج ، مثل : التخريج على صحابي الحديث فقط، والتخريج على مدار الحديث ، والتخريج على الرواة عن المدار، والتخريج على المتابعات، فهذه أربع درجات للتخريج ..

- وفي التخريج الموسع معلومات كثيرة تحتاج إلى شرح وتطبيق ، منها معرفة الطالب بمناهج وطرق الباحثين في تطبيق التخريج الموسع، وكيفية عرض الطرق خاصة في الأحاديث التي يقع فيها اختلاف ، ومزايا كل طريقة وعيوبها.

ومنها أيضاً بيان فروق المتن والإسناد ، وكيف يكون في التخريج الموسع، وتدريب الطلاب على ذلك .

ومنها ضرورة بناء التخريج على نقطة البحث التي يعالجها الباحث، ودورانه حولها، ورجوعه إليها .

- تحديد مصادر التخريج ، والحديث عن التخريج بالاستيعاب ، والتخريج بالانتقاء ، وكيف يكون الانتقاء ، والخيارات في ذلك ، ومتى يخرج الباحث إلى الزيادة على ما حدده من مصادر إن كان حدد ذلك .

- اختيار الدرجة المناسبة للتخريج ، وذلك بشرح متى يناسب التخريج المختصر ، ومتى يناسب التخريج الموسع ، وذلك بالتركيز على طبيعة البحث، والحيز المتاح للتخريج ، ونوع القارئ المتلقي .

ويتم هنا التركيز على نقطة مهمة ، وهي أن درجات التخريج وإن كان يحكم اختيار واحدة منها ضوابط محددة ، لكن تكوين باحث حديثي متمكن ، يتطلب تدريبه على الدرجات كلها ، وضرورة إتقانه للتخريج الموسع، وإتقانه لكيفية النزول للدرجات الأخرى.

- الاستفادة من قواعد مناهج البحث بصفة عامة، وتسخيرها لخدمة التخريج، مثل تنظيم المعلومات ، واستخدام علامات الترقيم ، والثبات على منهج واحد حين تتعدد الخيارات ، وما إلى ذلك .

وهذان الجانبان من علم التخريج – الثاني والثالث - لم يتم العناية بهما في هذا العلم ، سواء في التأليف فيه ، أو في تدريسه ، ويعاني أساتذة مادة دراسة الأسانيد والمشرفون

على الرسائل العلمية كذلك ، من قضاء وقت ليس بالقصير في تدريب الطلاب والطالبات عليها، ولا شك أن هذا سيكون على حساب الوقت المخصص لتدريس قواعد علم النقد ، وتطبيقها في الرسائل العلمية.

وهذان الجانبان صلتهما القوية بعلم التخريج ، وهما يبرزان ويؤكدان أهمية هذا العلم ، وضرورة تضافر الجهود لإعطاء هذا العلم حقه، وليكون جديرا بالاستقلال ، وأن يكون علما برأسه.

كيف تخرج الحديث النبوي ؟

لتخريج الحديث النبوي ستة طرق :

الطريقة الأولى : البحث من خلال اسم الصحابي (الراوي الأعلى) في الحديث المراد تخريجه وتهتم بهذه الطريقة ثلاثة أنواع من الكتب :

أولا : المسانيد وهي مصادر أصلية . . . . . مثل مسند الإمام الحميدي ، والطيالسي ، ومسند الإمام أحمد ، ومسند أبي عوانة ، ومسند أبي يعلى الموصلي .

ثانيا : كتب الأطراف : وهي مصادر وسيطة اقتصر مؤلفوها على ذكر طرف الحديث ثم ذكر أسانيده التي ورد من طريقها ذلك المتن ثم عزوه إلى مصادره الأصلية مثل كتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي .

ثالثا : كتب المعاجم : مثل كتاب المعجم الكبير والأوسط والصغير للطبراني ، وهي كتب مرتبة على حروف المعجم وهذه مصادر أصلية .

الطريقة الثانية : البحث من خلال اللفظة الأولى ، ومن ذلك كتب الجوامع المتأخرة ، وجامع السيوطي ، وهي مصادر وسيطة .

الطريقة الثالثة : وذلك بالنظر إلى موضوعه مثل كتب الجوامع المرتبة على حروف عارف شامت ، أو المصنفات المرتبة على الأبواب الفقهية .

الطريقة الرابعة : البحث عن طريق لفظة غريبة يقل دورانها وذلك بعد تجريدها وجعلها ثلاثية مثل كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث .

الطريقة الخامسة : التخريج بالنظر إلى نوعه كان يكون حديثا قدسيا أو ضعيفا أو موضوعا مثل كتاب تنزيه الشريعة لابن العراقي وغيرها من الكتب .

الطريقة السادسة : طريقة التخريج الإلكتروني ويكون عن طريق بعض برامج التخريج في الحاسوب ، مثل المكتبة الشاملة وجامع الكتب التسعة وغيرها من البرامج

مناهج وأنواع التصنيف في السنة النبوية

1-كتب الجوامع:

وهي الكتب التي جمعت كل ما وصل إلى المؤلف من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في العقائد والعبادات والمعاملات والغزوات والتفسير والفضائل.. وفيه من التزم أصحابها بالصحة أوفيه من لم يلتزموا ومن أمثلة هذه الكتب:

• الجامع الصحيح للإمام البخاري (ت 256هـ) وقد التزم فيه الصحة، وهو أصح كتاب بعد القرآن الكريم.

• الجامع الصحيح للإمام مسلم (ت261هـ) وقد التزم فيه الصحة، ولكن شروط التصحيح عنده أخف من شروط البخاري، فهو الكتاب الثاني بعد كتاب البخاري.

• الجامع الصحيح للإمام الترمذي (ت 279هـ) ولم يلتزم فيه بالصحة.

• الجامع الصحيح للإمام ابن خزيمة (ت 311هـ) التزم فيه الصحة، ولكن شروطه في التصحيح غير شروط الشيخين.

2-كتب السنن:

وهي الكتب التي أوردت الأحاديث النبوية المتعلقة بأبواب الفقه فرتبها أصحابها على أبواب الفقه مثل: كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة وكتابة الصوم، والزكاة والحج، والنكاح. ومن أشهرها:

• سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ) وقد جمع في كتابه الصحيح والحسن، ولم يورد الضعيف إلا نادراً، وقد نبه عليه، وضعيفه مقبول، وليس فيه الضيف المردود أو الموضوع.

• سنن النسائي: للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ) وهو كذلك على أبواب الفقه وفيه الصحيح والحسن والضعيف المقبول.

• سنن الدارمي: عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت 255هـ).

• سنن ابن ماجة للإمام محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (ت273هـ) وفيه الصحيح، والحسن، والضعيف وبعض الضعيف المردود.

• هذه أشهر كتب السنن، وقد تلقتها الأمة بالقبول، مع كتب الجامع الصحيح للشيخين (البخاري ومسلم)، وللترمذي.

3-كتب المسانيد:

هي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة، بمعنى أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة.

ومن أشهر كتب المسانيد:

• مسند الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة 241هـ.

• مسند الحميدي (أبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي) المتوفى سنة 219هـ.

• مسند الطيالسي (أبي داود بن سليمان بن داود الطيالسي) المتوفى سنة 204هـ.

• مسند أبي يعلي الموصلي (أحمد بن علي المثنى الموصلي) المتوفى سنة 307هـ.

• مسند عبد بن حميد المتوفى سنة 249هـ.

4-المصنفات:

هي الكتب التي رتبها أصحابها على أبواب الفقه، واشتملت على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، فهي لم تقتصر على الأحاديث النبوية بل ذكرت أقوال الصحابة، وفتاوى التابعين وفتاوى أتباع التابعين أحياناً.

ومن أشهر المصنفات:

• المصنف لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني المتوفى 211هـ.

• المصنف لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي المتوفى 235هـ.

• المصنف لبقي بن مخلد القرطبي المتوفى 276هـ.

• المصنف لأبي سفيان وكيع بن الجراح الكوفي المتوفى 196هـ.

• المصنف لأبي سلمة حماد بن سلمة البصري المتوفى 167هـ.

5-الموطآت :

هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث: المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، أي: على الأحاديث النبوية وآثار الصحابة والتابعين، وصنف في الموطآت عدد من العلماء منهم:

•ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن المدني ت 158هـ.

•مالك بن أنس ت 179هـ.

• أبو محمد عبد الله بن محمد المروزي ت 293هـ.

6- المعاجم

جمع معجم ، وهو الكتاب الذي رتبت فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة ، أو الشيوخ , أو البلدان ، أو غير ذلك ، والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم

. أشهر المعاجم :

• المعجم الكبير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (360 هـ) .

• المعجم الأوسط : له أيضا وهو مرتب على أسماء شيوخه .

•3- المعجم الصغير: له أيضا ، وهو مرتب على أسماء شيوخه ، وقد رتبهم على حروف المعجم .

•معجم الصحابة : لأحمد بن علي بن لال الهمداني (398 هـ)

• معجم الصحابة : لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (307 هـ)

• معجم الصحابة : لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (317)

7- المستدركات

الاستدراك في اصطلاح أهل الحديث : هو جمع الأحاديث التي تكون على شرط أحد المصنفين ولم يخرجها في كتابه ، ومعلوم أن الشيخين البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحيح في كتابيهما ، ولا التزما ذلك ، إذن فهناك أحاديث هي على شرطهما أو على شرط أحدهما لم يخرجاها في كتابيهما ، وقد عنى العلماء بالاستدراك عليهما ، وألفوا

في ذلك المصنفات ، وأطلقوا عليها اسم المستدركات ، ومن أهم هذه المستدركات وأشهرها :

•المستدرك : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري المتوفى سنة (405 هـ)

• الإلزامات : لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني البغدادي أمير المؤمنين في الحديث ، المتوفى سنة (385 هـ)

•المستدرك على الصحيحين : للحافظ أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهروي، (434 هـ)

8- المستخرجات:

الاستخراج في اصطلاح المحدثين : أن يعمد حافظ من الحفاظ إلى كتاب من كتب الحديث كصحيح البخاري أو صحيح مسلم ، أو غيرهما من الكتب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه ، من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ، ولو في الصحابي مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده ، وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب ما لم يكن هناك عذر من علو في السند أو زيادة مهمة في المتن ، وربما أسقط المستخرِج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب الذي يستخرج عليه ، وقد صنف كثير من العلماء في هذا النوع على الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث، وهي كثيرة منها :

• مستخرج الحافظ أبي بكر الإسماعيلي الجرجاني المتوفى سنة (371 هـ)

• مستخرج الحافظ أبي بكر البرقاني المتوفى سنة (425 هـ).

• مستخرج الحافظ أبي بكر بن مردويه الأصبهاني الكبير صاحب التاريخ والتفسير المسند ، المتوفى سنة (416 هـ)

•مستخرج الغطريفي المتوفي سنة (377 هـ).

• مستخرج الحافظ أبي عبد الله محمد بن العباس المعروف بـابن أبي ذهل الهروي المتوفى سنة (378 هـ)